LEXUS
AMAZING IN MOTION

من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت، تصدر شركة «آراء للبحوث والاستشارات» مؤشرا شهريا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة «الأنباء» وبرعاية شركة «لكزس»، حيث يعتبر مؤشر «ثقة المستهلك» المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك، مرتكزا على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم لأوضاعهم المالية. ويرتكز المؤشر على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص، موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات، حيث يتم إجراؤه بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية، وتمت مراعاة أن تكون العينة مماثلة للتركيبة السكانية في الكويت. وتستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الست بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ «إيجابي» أو «سلبي» أو «حيادي»، ويتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساس كمقياس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي تساوي 100 نقطة، وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين.

ARA

مؤشر «آراء» بالتعاون مع «الأنباء» وبرعاية «لكزس»

تنويع وتطوير البنية الاقتصادية للكويت.. مطلب رئيسي لعودة ثقة المستهلكين

الدينار يحافظ على قوته الشرائية.. رغم «كورونا»

سجل مؤشر الدخل الفردي الحالي 77 نقطة مستقرا عند مستواه الشهري السابق ومتخلفا 16 نقطة على أساس سنوي، بينما توقف معدل مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا عند 101 نقطة، متساويا مع رصيده الشهري السابق ومتخلفا نقطة واحدة مقارنة بشهر فبراير 2020.

ان هذا الاستقرار في المعادلات يعكس استقرار المداخيل الفردية، وبخاصة للموظفين، بالإضافة إلى بعض العمالة الوافدة التي تعمل في القطاع الحكومي وفي بعض الشركات والوكالات في القطاع الخاص والذين حافظوا على دوام العمل، وعلى استمرارية مستوى الرواتب التي كانت تتقاضاها قبل بروز وباء كورونا. باستثناء بعض الفئات من العمالة الوافدة التي تعرضت للبطالة او لانكماش مداخيلها. علما ان الكويت استطاعت أن تحافظ على متانة النقد وعلى القدرة الشرائية للدينار فضلا عن ضبط مستوى التضخم النقدي ضمن المعدلات السابقة، واللافت في معطيات البحث التفاوت بين معدل مؤشر الدخل الفردي الحالي 77 نقطة ومعدل مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا 101 نقطة.

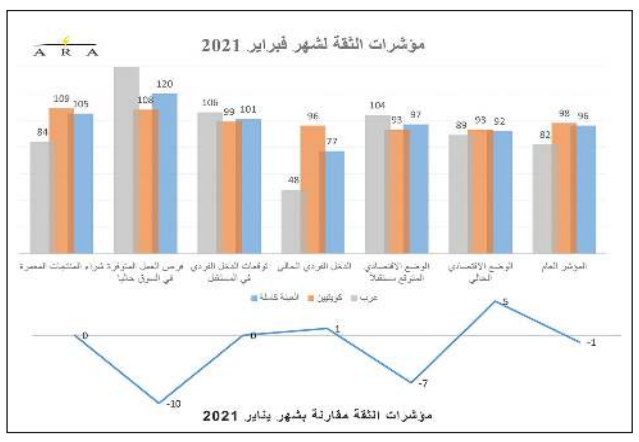

سجل المؤشر العام لثقة المستهلك في الكويت لشهر فبراير 2021 معدلا بلغ 96 نقطة، متراجعا نقطة واحدة خلال شهر، وخاسرا من رصيده السنوي 3 نقاط، حيث يشير هذا التراجع إلى أن مستوى ثقة المستهلك في الكويت تحركت ضمن هوامش ضيقة خلال سنة من مواجهة التحديات والتداعيات التي فرضتها الجائحة على مختلف المستويات المالية والاقتصادية والاجتماعية.

هذا فضلا عن التأثيرات السلبية لتدني أسعار النفط خلال الأشهر الماضية، حيث تراجعت الموارد المالية المقدرة لسنة 2022/2021 إلى حوالي 16 مليار دينار، وهذه التوقعات مرتبطة سلبا وإيجابا بأسعار النفط ومستوى التصدير الذي يتحكم بهما السوق العالمي للنفط.

علما ان استقرار أسعار النفط حاليا يمكن أن تنهي الهوة والعجز القائم بين الموارد المالية وحجم الموازنة والنفقات، علما ان هذه النفقات توازي 50٪ من الدخل الوطني تقريبا، وضمن هذه الظروف

ثبتت مؤسسة فيتش العالمية تصنيف الاقتصاد الكويتي (+A)، ولكنها بدلت التوقعات المستقبلية من مستقرة الى سلبية.

هذا التحول ناتج عن عدة عوامل سلبية، منها: تدني أسعار النفط خلال الأشهر الماضية، والنسبة العالية لعجز الموازنة، والانكماش الاقتصادي والنفقات الباهظة التي فرضتها تداعيات الوباء، لذا لابد من المحافظة على التوازن المالي، وضمان مراوحة الثقة ضمن هوامش مقبولة.

ولابد ايضا من إطلاق برنامج استراتيجي يتمحور حول تطوير وتحديث وتنويع البنية الاقتصادية والهيكلية الإدارية والتركيز على تضافر الجهود الاقتصادية في مختلف الصيغ المتاحة، بالإضافة الى تشجيع عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قاعدة تقييم علمي لتجربتها السابقة، وزيادة الفعالية والإنتاجية على مستوى الإدارات والشركات المختلفة، وعلى صعيد موظفي وعمال المؤسسات الحكومية.

وفي حال التطبيق العلمي المبرمج المترابط والمتكامل لهذه الوجهة الاستراتيجية، تتسع وتتنوع موارد الدولة ويرتفع حجم الدخل الوطني وتحل مسألة ضمان العمل المجدي والمنتج للشباب الكويتي.

ان التوجه لتطوير وتنويع الاقتصاد الكويتي يتجاوب مع حاجات التجارة العالمية وضمان التنافسية فضلا عن التوازن المالي، ويلتقي مع رؤية المؤسسات الدولية بما فيها صندوق النقد الدولي الذي شجع الكويت على تبني وإجراء إصلاح بنيوي للاقتصاد الوطني.

سجل مؤشر آراء للوضع الاقتصادي الحالي معدلا بلغ 92 نقطة معززا رصيده الشهري السابق بـ 5 نقاط ومتراجعا على أساس سنوي 7 نقاط.

ان ارتفاع ثقة المستهلكين بالوضع الاقتصادي الحالي يعود بالدرجة الاولى الى ارتفاع أسعار النفط بنسبة 69٪ مقارنه بالسعر الأدنى الذي سجل سابقا، كما لعب دورا مهما رعاية الدولة لشؤون المواطنين والمقيمين لمواجهة التداعيات المالية والصحية والاجتماعية، مع الإشارة الى ارتفاع معدل ثقة الشباب 10 نقاط خلال شهر.

أما على صعيد المناطق، فقد ارتفع معدل الأحمدي 15 نقطة والعاصمة 7 نقاط، وبالنسبة الى مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، أتت نتيجة البحث مغايرة للسابق بحيث أبدى المستطلعون عدم ثقتهم بالتوقعات المستقبلية، واكتفوا بمنح المؤشر معدلا بلغ 97 نقطة بتراجع شهري بلغ 7 نقاط.

ويشير هذا الواقع الى ان أوساط المستهلكين غير مطمئنة للأوضاع الاقتصادية المقبلة، وقد يكون وراء ذلك النتائج والتداعيات السلبية للجائحة التي أدت إلى انكماش اقتصادي في العديد من القطاعات، كما يمكن أن يكون هناك شكوك في استقرار أسعار النفط الراهنة.

والملاحظ ارتفاع معدل العاصمة 15 نقطة، و14 نقطة في محافظة الأحمدي، بينما تراجع المعدل 26 نقطة في محافظة الفروانية عاكسة بذلك بعض التفاوت بين المناطق.

الشباب يشكو عدم توافر فرص العمل

تراجع معدل مؤشر فرص العمل عشر نقاط، وذلك نتيجة طبيعية لانتشار الجائحة وما تطلبه ذلك من اتخاذ تدابير احترازية مؤلمة أدت الى إغلاق بعض القطاعات الاقتصادية وانكماش بعضها الآخر، حيث شكلت هذه الإجراءات اختلال توازن سوق العمل بحيث زاد الطلب وتقلصت فرص العمل المتوافرة في السوق حاليا.

في هذا السياق، تفاوتت ظروف ومستوى الثقة لدى مختلف فئات القوى العاملة، حيث أظهرت دراسة ثقة المستهلك ان الشباب منحوا المؤشر معدلا بلغ 126 نقطة بخسارة 23 نقطة من الرصيد الشهري السابق.

كما تراجع معدل ذوي الدراسات الأقل من المتوسطة، حيث خسر معدلهم 29 نقطة، أما على صعيد المناطق فقد تراجعت معدلات بعض المحافظات، مبارك الكبير 26 نقطة، حولي 17 نقطة والفروانية 15 نقطة، وهذا التراجع الشهري يشير الى المرحلة الانتقالية الصعبة التي يمر بها سوق العمل.

17٪ تراجع إنفاق المواطنين والمقيمين

سجل مؤشر شراء المنتجات المعمرة 106 نقاط، مضيفا نقطة واحدة على مستواه الشهري، وهذا الاستقرار للمعدل لا يعكس قناعات كافة مكونات البحث التي تضاربت آراؤها بين مقدم على الشراء ومحجم عنه، وقد زاد المقيمون العرب من رصيد معدلهم 40 نقطة خلال شهر، بينما في الجهة المقابلة تراجع مستوى نية الاستهلاك في أوساط المواطنين بنسبة 18 نقطة.

البارز تراجع معدل محافظة مبارك الكبير بـ 68 نقطة وفي العاصمة 3 نقاط، بينما في الجهة المقابلة أضافت محافظة الأحمدي 39 نقطة خلال شهر. إن التفاوت بين بعض مكونات البحث في شأن الاستهلاك، يعكس قناعات ورغبات والقدرات المالية للمستهلكين.

علما ان الإنفاق تراجع بين المواطنين والمقيمين بنسبة 17٪ خلال العام 2020. هذا التراجع حصل بالرغم من ارتفاع حجم القروض إلى أعلى مستوياتها، الاستهلاكية منها والسكنية التي بلغت 752 مليون دينار. ثبات حركة الاستهلاك حققت استقرارا بالمقارنة مع شهر يناير.

عمومية «معرض الكويت الدولي» تقرّ عدم توزيع أرباح سنوية بسبب «كورونا»

وافقت الجمعية العمومية العادية لشركة معرض الكويت الدولي على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وذلك بعد اعتماد البيانات المالية للعام.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة وائل الابراهيم في كلمته خلال اجتماع الجمعية العمومية أمس بنسبة حضور 100٪، إن مجلس الإدارة أوصى بعدم توزيع أرباح عن 2020 نتيجة تأثر النشاط التشغيلي للشركة بتفشي فيروس كورونا والذي أدى إلى انخفاض أرباح الشركة بنحو 67٪ عن العام الماضي.

وأشاد الإبراهيم بالدور الفعال للإدارة التنفيذية وجميع العاملين بالشركة أثناء فترة تفشي فيروس كورونا ومساندتهم الدائمة لأعمال وزارة المالية ووزارة الصحة والجهات المعنية داخل أرض المعارض لمواجهة الجائحة، متمنين انتهاء تلك الجائحة في القريب العاجل وعودة نشاط الشركة لسابق عهدها.

بدوره، قال الرئيس التنفيذي للشركة عبدالرحمن النصار، إن المؤشرات المالية التشغيلية للشركة عن 2020 قد تأثرت بتفشي فيروس كورونا بالانخفاض مقارنة بنتائج العام الماضي مثل باقي القطاعات التجارية، حيث منذ صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ 9 مارس 2020 بشأن تكليف وزارة المالية للاستفادة من موقع أرض المعارض وتخصيصه لحاجة وزارة الصحة لاستخدامها كمحاجر صحية ومستشفى ميداني لمكافحة فيروس كورونا المستجد، قامت الشركة بوضع موقع أرض المعارض بكامل طاقته التشغيلية شاملة الموظفين والخدمات اللوجستية تحت تصرف الجهات المعنية، إيماناً من الشركة بدورها لمساندة الجهود الحكومية وتقديم كل سبل الدعم اللازمة.

إعلان تذكيري

المجموعة أسيكو ACICO Group

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة أسيكو للصناعات (ش.م.ك) عامة

يتشرف مجلس إدارة شركة أسيكو للصناعات (ش.م.ك) عامة بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية المُقرر انعقادها الساعة 11:00 صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق 2021/3/23، في مقر الشركة الكائن في مدينة الكويت – الشرق – شارع الشهداء – برج الحمراء – الدور 34، وذلك للنظر في جدول الأعمال الآتي:-

جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية:

أولاً: مناقشة التعديل المقترح عن نص المادة (14) من النظام الأساسي للشركة

النص قبل التعديل:
يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (6) أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري.

النص بعد التعديل :
يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (8) أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري.

وعليه، يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في الحضور أو من ينوب عنهم قانوناً مراجعة مقر الشركة (مدينة الكويت - شارع الشهداء - برج الحمراء - الدور 34 - إدارة الالتزام الرقابي) فصطحبين معهم أصل البطاقة المدنية لتسلم بطاقات الحضور وجدول الأعمال قبل موعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية - وذلك من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر.

والله ولي التوفيق،،،

شركة أسيكو للصناعات
رئيس مجلس الإدارة

الوطني NBK

إعلان

توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

يطيب لبنك الكويت الوطني أن يعلن عن موعد توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية المقررة عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31، بعد أن تم الانتهاء من إجراءات الشهر المقررة وتأكيد الإعلان عن الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم، وذلك على الوجه التالي:

أولاً - موعد ابتداء التوزيعات:
يبدأ اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2021/3/30 توزيع الأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية التي قررتها الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في اجتماعيها المنعقدين يوم السبت الموافق 2021/3/6، وذلك للسادة المساهمين المقيدين في سجلات مساهمي البنك كما في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له الخميس الموافق 2021/3/25.

ثانياً- الأرباح النقدية:
(1) يتم توزيع الأرباح النقدية بنسبة 20% (عشرين في المائة) من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بواقع عشرين فلساً لكل سهم).
(2) تُقيدّ الأرباح النقدية في حسابات السادة المساهمين المستحقين لها والذين لديهم حسابات لدى بنك الكويت الوطني، أو لدى البنوك المحلية أو فروع البنوك الأجنبية بدولة الكويت، وذلك للسادة المساهمين المسجلين في خدمة التحويل الإلكتروني الخاصة بتوزيع الأرباح.
(3) تُوزع الشركة الكويتية للمقاصة الأرباح النقدية للمساهمين الآخرين حسب القواعد المعمول بها لديها.

ثالثاً- أسهم المنحة المجانية:
(1) يتم توزيع أسهم المنحة المجانية بنسبة 5% (خمسة في المائة) من رأس المال المصدر والمدفوع للسادة المساهمين المستحقين لها، كل منهم بنسبة ما يملكه (وبواقع خمسة أسهم عن كل مائة سهم) .
(2) تُدرج أسهم المنحة المجانية بحسابات تداول السادة المساهمين المستحقين لها لدى الشركة الكويتية للمقاصة، وذلك لمن لديه رصيد أسهم بحسابات التداول .
(3) تُدرج أسهم المنحة المجانية في سجل مساهمي البنك لدى الشركة الكويتية للمقاصة، وذلك للسادة المساهمين الآخرين المستحقين لها ممن ليس لديهم رصيد أسهم بحسابات تداول لدى الشركة الكويتية للمقاصة.
(4) تُطبق أحكام القانون والعقود ذات الصلة في شأن أسهم المنحة المجانية الموزعة عن أسهم مرهونة.

ويمكن للسادة المساهمين الكرام المستحقين لتوزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في شأن أي استفسار عن تلك التوزيعات.

والله وليّ التوفيق ...

رئيس مجلس الإدارة

بنك الكويت الوطني
National Bank of Kuwait
SAKP ش.م.ك.ع
سجل تجاري رقم ٨٤٩.